



دولتا السودان.. فرص ومخاطر ما بعد الانفصال
Sudan's Two States.. Post-Secession Opportunities and Risks

قدمت هذه الورقة في ندوة "دولتا السودان.. فرص ومخاطر" بالدوحة

١٤ و ١٥ يناير/ كانون الثاني ٢٠١٢

التفاعلات الإقليمية والدولية لاستقلال جنوب السودان

د. منصور خالد

مفكر وسياسي سوداني



مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES



دولتا السودان.. فرص ومخاطر ما بعد الانفصال

Sudan's Two States.. Post-Secession Opportunities and Risks

لكي نُدرِك التفاعلات التي تولدت من انفصال جنوب السودان عن شماله يفيد، في المبتدأ، أن نُلقِي ضوءاً على الظروف التي قادت إلى الانفصال، الذي مثل نهايةً مأساويةً لتاريخ طويل للعلاقة بين جنوب القطر وشماله منذ استقلاله الذي احتفينا بعيده السادس والخمسين في مطلع يناير/ كانون الثاني.



د. منصور خالد

الظاهرة الجديرة بالاهتمام في هذه العلاقة خلال السبعة عشر عاماً الأولى من الاستقلال (١٩٥٦ إلى ١٩٧٢)، ثم عبر ما يربو على العقدين من الزمان (١٩٨٣ إلى ٢٠٠٢) هي التصاعد المستمر لمطالب الجنوبيين، تلك المطالب التي بدأت عند التفاوض بين الأحزاب السودانية حول إعلان الاستقلال في ١٩٥٥ بالفيدرالية بين شقي القطر، بمعنى قيام وحدة فيدرالية بين الشمال والجنوب، ثم تطورت إلى الفيدرالية كنظام لحكم كل أقاليم السودان في عام ١٩٦٥، ومن بعد إلى الحكم الذاتي للمديريات الجنوبية مجتمعة في ١٩٧٢،

ومن ثم إلى تقرير المصير المُفضي إلى واحد من خيارين: تأكيد الوحدة على أسس جديدة، أو الانفصال. ليس من خُطتنا تشريح هذه المراحل، أولاً لأن استعراضها قد يتطلب ندوة خاصة لذلك، وثانياً لأن المكتبة حافلة بالكتب والبحوث حول الظروف التي أدت لتواتر الحروب في جنوب السودان وتصاعد الجنوبيين بمطالبهم. تلك الظروف لخصها السياسي المخضرم أبيل أليير في كتابه (South Sudan, too many agreements dishonored).

الانفصال ليس بدعة تاريخية

هذا الميراث السياسي الثقيل من إخلال الوعود والتنكر للعهود، لم يكن من الممكن تجاوزه إلا بميثاق غليظ، وكان ذلك الميثاق هو اتفاقية السلام الشامل التي مهرها الطرفان في ٩ يناير/ كانون الثاني ٢٠٠٥.





دولتا السودان.. فرص ومخاطر ما بعد الانفصال

Sudan's Two States.. Post-Secession Opportunities and Risks

وقد كان من بين ما احتوت عليه الاتفاقية، بروتوكول ماشاكوس ٢٠٠٠ الذي اعترف للمرة الأولى بحق أهل جنوب السودان في تقرير مصيرهم، إما بالإبقاء على الوحدة وفق النظم التي نصت عليها اتفاقية السلام الشامل سنة ٢٠٠٥ والمعايير القيمية التي ألزمت بها الطرفين، أو بالانفصال.

وسبق الاتفاقية إجماعٌ من كل الأحزاب السودانية المعارضة للحكم على منح الجنوب حق تقرير مصيره في مؤتمر عقد في مدينة أسمر، في يونيو/حزيران ١٩٩٥ أطلق عليه اسم مؤتمر القضايا المصيرية.

لماذا نستدعي هذا التاريخ؟ استدعاء التاريخ حَفَرْنَا عليه سببان: السببُ الأولُ هو الظن السخيف عند عدد غير قليل بأن انفصال الجنوب نتاجٌ لمؤامرة خارجية لتمزيق السودان، وهي مؤامرة ذات أذرع طويلة وقصيرة في وهم الظانين. هذه الأذرع منها الإفريقي، كما منها الأميركي، والصهيوني، والصليبي. والسخافة في اللغة هي الرقة، فسخافة الثوب هي ضعفُ نسيجه، وسخافة الرأي هو هُزاله.

وفي عالمنا العربي ظلت نظريةُ المؤامرة هي الحُجَّةُ التي تساق لتفسير أي حدث بالهروب إلى الأمام من المسؤولية المحلية عن ذلك الحدث، دون أن تصحب تلك الحجة أدلةً واقعية. الشيء الوحيد الذي لا يرد في أذهان أصحاب نظرية التفسير التأمري للتاريخ، أو يُسقطونه دوماً من الحساب، هو العامل المحلي، وهو أقرب الأسباب وأوضحها. على أن الحجة القاطعة في أمر اختيار الجنوب للانفصال هي أن إرادة أهل السودان قد اجتمعت على منح الجنوب حق تقرير المصير، حتى وإن أفضى إلى الانفصال باعتبار أن ذلك هو السهمُ السياسيُ الأخير (political weapon of last resort) لإنهاء حرب داحس والغبراء السودانية.

السببُ الثاني هو أن انسلاخ الدول -في الماضي والحاضر- ليس بالظاهرة المستغربة، فجميع الدول ذات السيادة في شمال أوروبا ووسطها نشأت في القرن التاسع عشر إما عن طريق الانفصال عن كيانات إمبراطورية، مثل الإمبراطورية النمساوية / الهنغارية التي تولدت منها





دولتا السودان.. فرص ومخاطر ما بعد الانفصال Sudan's Two States.. Post-Secession Opportunities and Risks

النمسا، المجر، ودول البلقان، أو انسلخت من ملكيات مهيمنة مثل انسلخ النرويج عن مملكة السويد، هولندا عن مملكة بلجيكا، ثم لوكسمبرج عن المملكة الهولندية.

وفي القرن الذي تلاه نشأت كل دول أميركا اللاتينية التي يجمع بينها -بلا استثناء- دين واحد هو الكاثوليكية، كما تجمع بينها لغة واحدة هي الأسبانية، باستثناء البرازيل التي سادت فيها اللغة البرتغالية بالانفصال عن جمهوريات أكبر. ومن ذلك انفصال فنزويلا وكويتو (تعرف اليوم باسم إكوادور) عن كولومبيا العظمى (Grand Columbia)، وانفصال أورغواي عن إمبراطورية البرازيل، ثم انفصال الأرجنتين عن تلك الإمبراطورية بموجب اتفاقية منتفديو في عام ١٩٢٧. وفي القرن العشرين وقع أيضاً انفصالان هامان في دولتين، الأولى منهما ظلت موحدة منذ القرن الثامن عشر ألا وهي الهند، التي انقسمت في عام ١٩٤٧ إلى دولتي الهند وباكستان لاعتبارات دينية وثقافية، والثانية هي بنغلاديش التي انسلخت عن باكستان في عام ١٩٧١ رغم الرباط الديني الذي كان يجمع بينهما إلا أنه لم يحل دون انسلخ مسلمي بنغلاديش عن مسلمي باكستان لعامل سياسي- اقتصادي لا علاقة له بالدين ألا وهو هيمنة النخبة الحاكمة في السند على السلطة والثروة على حساب أهل البنغال.

أيضاً عقب انهيار الإمبراطورية السوفياتية في أواخر القرن الماضي تفرقت تلك الإمبراطورية شذراً مَدْر إلى دول البلطيق الثلاث (إستونيا، لاتفيا، لتوانيا)، ثم دول الكومنولث المستقلة التي كانت تضم ١٢ دولة وصارت ١١ دولة عقب انسحاب جورجيا منها. وقد صاحب ذلك الحدث تشقق يوغسلافيا إلى ست دول (سلوفينيا، كرواتيا، جمهورية الصرب، مقدونيا، البوسنة والهرسك ثم جمهورية الجبل الأسود "مونتنگرو").

القارة الوحيدة التي نجت دولها من التمزق هي القارة الأفريقية التي أقر زعماءؤها في المؤتمر الثاني للقممة الإفريقية بالقاهرة سنة ١٩٦٤ الإبقاء على حدود الدول الأفريقية على الحالة التي كانت عليها عند رحيل الاستعمار. رغم ذلك لم تنج تلك القارة من تفتت الدولة في الحالات التي تعسّر فيها بقاؤها موحدة إما بسبب رغبة النخب السياسية المهيمنة على تكريس هيمنتها الإثنية، ومثال ذلك انشقاق دولة رواندا في عام ١٩٦٢، إلى جمهوريتي رواندا وبوروندي في عام ١٩٦٢، وإما بسبب الإنهاك الذي سببته الحروب الداخلية للدولة الأضعف، واختلاف الرؤى





دولتا السودان.. فرص ومخاطر ما بعد الانفصال Sudan's Two States.. Post-Secession Opportunities and Risks

حول مناهج الحكم كحال استقلال إريتريا عن إثيوبيا في عام ١٩٩١ برضا الدولتين. انفصال جنوب السودان عن شماله، إذن، هو الحدث الثالث من نوعه في أفريقيا.

دولة جنوب السودان والخارج القريب

خلق انفصال الجنوب عن الشمال وضعاً جديداً ذا أبعاد اقتصادية وسياسية وأمنية. فإن اعتبرنا جنوب السودان مركز الاهتمام، يمكن النظر إلى الدول التي أثرت عليه، أو تأثرت أو ستتأثر به، في دوائر متحدة المركز (concentric). الدائرة الأولى هي الدول المجاورة لجنوب السودان وعلى رأسها شمال السودان الجارُ الجنب، والدائرة الثانية هي الدول الأفريقية الأقرب في النطاق الجغرافي أو بحكم المصالح الحيوية، أما الدائرة الثالثة فتتمثل في الدول التي ورث الجنوب علائقَ خاصة وهامة معها عندما كان جزءاً من الدولة السودانية مثل الدول العربية، والدائرة الرابعة هي الدول التي نمت بينها وبينه علاقات بسبب الثروات النفطية تحت أراضيه، وأخيراً دول العالم الأخرى.

وليس من الضروري أن تكون أهمية العلاقة مع الدولة المعنية رهينة بقربها الجغرافي من مركز الدائرة، إذ أن هناك اعتبارات تاريخية جعلت لدولة أو أكثر علاقات بجنوب السودان أوثق من علاقاته مع من هم أقرب إليه جغرافياً. بهذا الفهم، سنتناول التفاعلات مع كل هذه الدول (بالمعنيين للكلمة في اللغة الإنجليزية Interaction and interplay).

بانفصال الجنوب عن جمهورية السودان -الدولة الأم- أصبحت تلك الدولة، بالضرورة، دولة خارجية بالنسبة لدولة جنوب السودان المستقلة ذات السيادة، ومع ذلك تظل جمهورية السودان هي الجار الأقرب إليه. وللروس تعبير طريف حول الدول القريبة لروسيا حتى وإن كانت ذات سيادة. تلك الدول ينعته الروس بالخارج القريب (The near abroad). لهذا فإن أي حديث عن تفاعل الدولة الناشئة مع الخارج يبدأ بجمهورية السودان، إذ لعب التاريخ والجغرافيا دوراً هاماً في تكوين وتكييف العلائق فيما بينهما.





دولتا السودان.. فرص ومخاطر ما بعد الانفصال

Sudan's Two States.. Post-Secession Opportunities and Risks

دعنا نتناول ظاهرتين قضت بهما الجغرافيا والتاريخ. فجغرافياً أصبحت الحدود الشمالية للدولة الجديدة (الحدود على شمال دولة الجنوب وجنوب دولة الشمال) هي أطول حدود لتلك الدولة (٢٠١٠ كلم) في حين لا تزيد الحدود بين دولة الجنوب والدول الخمس الأخرى المجاورة لها: إثيوبيا، أفريقيا الوسطى، كينيا، الكونغو الديمقراطية وبيوغندا مجتمعة ألفي كيلومتر. الحدود الشمالية الجنوبية تقع في المنطقة ما بين خطي العرض ٧ - ١٣ شمال خط الاستواء وخطي الطول ١٤ - ٣٤ شرق جرينتش، كما تتساكن على ضفتيها إحدى وثمانون قبيلة رعوية تمثل في مجموعها ٢٠% من سكان السودان (جنوبه وشماله)، وعند تلك الحدود تتلاقى خمس ولايات شمالية: جنوب دارفور، جنوب كردفان، النيل الأبيض، النيل الأزرق، سنار، ومن ناحية الجنوب ثلاث ولايات: أعالي النيل، شمال بحر الغزال، الوحدة. هذه القبائل ترتحل شمالاً وجنوباً في فصول الجفاف سعياً وراء مراعي أكثر اخضراراً دون اعتبار لأيّة حواجز غير طبيعية، فلا الرعاة ولا أبقارهم تعرف شيئاً عن جوازات السفر، وحتى في سني الحرب -والصراع على أشده- استمرت تلك العلاقات في الرعي المشترك، والتجارة البينية تناسب انسياباً طبيعياً، مما حدا بالدكتور جون قرنق لأن يطلق على تلك المنطقة التي ظلت تُعرف بمناطق التماس (areas of contiguity) نعتاً آخر هو مناطق التمازج (fusion).

أما الظاهرة الثانية، فتتمثل في اعتماد أهل الجنوب، خاصة في المناطق المتاخمة للشمال، اعتماداً كبيراً على التجارة مع الشمال لاسيما بالنسبة لضروريات الحياة. كان هذا هو الوضع قبل إنتاج البترول، ولم يغير إنتاجه وتصديره شيئاً في تلك العلائق التبادلية والإنتاجية والاجتماعية.

ومن المؤسف أن إنتاج النفط -حتى هذه اللحظة- لم يلعب الدور الذي كان ينبغي أن يلعبه كمحرك لقاطرة النمو الحقيقية: الزراعة بشقيها النباتي والحيواني، بحسبانها أهم مورد متجدد يملكه السودان لدفع النمو الاقتصادي.

قبل الاستفتاء على تقرير المصير اتفق الطرفان على ضرورة معالجة الأوضاع التي قد تنجم عن الانفصال أو تترتب عليه، مما يعنى أن طرفي الاتفاق كانا يدركان أن الانفصال أمرٌ محتمل.





دولتا السودان.. فرص ومخاطر ما بعد الانفصال

Sudan's Two States.. Post-Secession Opportunities and Risks

ولهذا نص قانون الاستفتاء عام ٢٠١٠ في الفقرة الفرعية (٣) من الفقرة السابعة والستين تحت عنوان ترتيبات ما بعد الاستفتاء على ما يلي: في حالة تصويت أهل جنوب السودان على خيار الانفصال يشرع الطرفان بشهادة الدول والمنظمات الموقعة على الاتفاق في التفاوض بهدف الاتفاق على الموضوعات الحيوية التالية التي تترتب على الانفصال: (أ) الجنسية، (ب) العملة، (ج) القوات المشتركة، (د) الأمن القومي والمخابرات، (هـ)، الاتفاقيات الدولية، (و) الأصول والديون، (ز) حقول النفط (ط)، المياه، (ي)، الممتلكات الثابتة، (ك) أي موضوعات أخرى يتفق عليها الطرفان. وتشمل الدول والمنظمات التي أشارت الفقرة لإشهادها على التفاوض دول الإيقاد (إريتريا، إثيوبيا، جيبوتي، كينيا، يوغندا)، بريطانيا، النرويج، الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد الإفريقي، جامعة الدول العربية، الاتحاد الأوروبي.

الشمال والجنوب.. الكيد والكيد المضاد

هذا النص المُحكّم يعني أن الطرفين لم يكونا فقط على إدراك بأن هناك تبعاتٍ ستترتب على الانفصال، بل كانا أيضاً حريصين على تفادي أي صراع قد ينشأ بينهما، وعلى تعاون وثيق بين الدولتين في المستقبل. تلك النظرة، في تقديرنا، كانت قائمة على أن قابلية (viability) أي واحدة من الدولتين على النمو المعافى، تعتمد على قابلية الأخرى.

رغم ذلك، تدهورت العلاقات بين الدولتين بصورة سريعة ومرعبة بعد مضي بضعة أشهر من إعلان استقلال الجنوب، في الوقت الذي كان فيه الطرفان والشهود يؤملون بعد أن وضعت الحرب أوزارها، أن تخف أيضاً أثقالها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وبدلاً عن تقصي الأسباب التي قادت لذلك التدهور المؤسف للعلاقات، لجأ المتحذلق من الخبراء مرة أخرى لتفسير ذلك الحدث باللجوء لنظرية المؤامرة، وتلك دوماً حجة من لا حجة له. لا غرو، فالحدلقة -في بعض معانيها- هي ادعاء المرء أكثر مما يعرف، أو العناد بلا جدوى. فما الذي وقع عقب إعلان خيار الجنوبيين للانفصال؟





دولتا السودان.. فرص ومخاطر ما بعد الانفصال Sudan's Two States.. Post-Secession Opportunities and Risks

ثمة أسباب نفسية لعبت، في البدء، دوراً هاماً في تسميم الأجواء وقادت من بعد إلى قرارات نزوية من جانب، وردود فعل لا تقل عنها نزواناً من الجانب الآخر. النزوات في السياسة لا تقود إلا إلى أفعال وردود أفعال غير محسوبة العواقب. نزع من أول ما فوجئ به صنع القرار في الخرطوم، وأجج السؤرة في نفوسهم ليس هو قرار الانفصال - فقد أعلنوا رضاهم عنه وتأييدهم له - وإنما كان عنصر الفجأة الأكبر في نسبة الجنوبيين الذين صوتوا للانفصال (97,58% من المقترعين). وحين كان عدد المقترعين 3,792,018 مليوناً، أي ما يوازي 98,83% من الناخبين المسجلين، كان الحد الأدنى المطلوب لإقرار الانفصال هو 60% من المصوتين الفعليين. رد الفعل الطبيعي لذلك الحدث المفاجئ هو أن يقول طرفا الاتفاقية أنهما لم يفعلوا كل ما كان يتوجب عليهما فعله لجعل الوحدة جاذبة وفق ما نصت عليه الاتفاقية، ثم السعي، من بعد إلى تهيئة الجو لكيلا يتحول الانفصال السياسي الذي قضى به اتفاق سياسي بين الطرفين الحاكمين إلى قطيعة وجدانية بين الشعبين. قرار الانفصال كان بلا شك صدمة للمواطن الشمالي الذي كان يتمنى أن يبقى القطر موحداً، إلا أن رد الفعل غير محسوب العواقب - والذي أسهم بقدر في تسميم الأجواء - جاء من متخذي القرار في الشمال وتجاوز أثره صانعي القرار في الجنوب إلى المواطن العادي فيه.

ما هو رد الفعل غير محسوب النتائج؟ في هذا المجال نتناول حدثين هامين: الأول هو الجنسية، والثاني هو إقامة المواطنين الجنوبيين في الشمال طالما رغبوا في، أو اقتضت مصالحهم، ذلك. فحول الجنسية رفضت حكومة السودان مبدأ الجنسية المزدوجة التي دعا لها الجنوبيون، رغم أن دستور السودان يقر ذلك في مادته (7-8) والتي تقول: "يجوز لأي سوداني أن يكتسب جنسية بلد آخر حسبما ينظمه القانون". صحيح أن في تجارب الدول قرارات غاضبة تشابه قرار حكومة السودان نحو مواطنيها ذوي الأصول الجنوبية، إلا أن الدول التي اتخذت تلك القرارات بادرت بخلق الأطر الدستورية لقراراتها تلك حتى لا تقع في حرج. مثال ذلك قرار دولة كرواتيا بإلغاء الجنسية المزدوجة في دستورها حتى تحمل مواطنيها، أو القاطنين فيها من الصرب، على التخلص من جنسية تلك الدولة قبل أن يحوزوا على الجنسية الكرواتية. القرار الثاني هو ذلك الذي قضى بترحيل مئات الآلاف من الجنوبيين القاطنين في الشمال إلى وطنهم الأصلي، أو بالأحرى إلى موطن أسلافهم. فعدد كبير من هؤلاء الجنوبيين ولد في الشمال ونما





دولتا السودان.. فرص ومخاطر ما بعد الانفصال Sudan's Two States.. Post-Secession Opportunities and Risks

فيه، ومن هؤلاء من لم يشارك في الاستفتاء على تقرير المصير، ومنهم من شارك فيه واختار الوحدة، بل منهم من كانوا قيادات فاعلة في الحزب الحاكم. ومع يقيننا بأن دوافع القرار لم تكن عرقية، إلا أنه من الصعب على أي جنوبي، بل أي مراقب، أن يذهب لغير ذلك التفسير، خاصة وقد شمل القرار شخصيات جنوبية مسلمة كان لها دور فاعل في الحزب الحاكم.

إلى جانب هذين القرارين هناك قرار ثالث مس المواطنين الجنوبي مساً مباشراً هو إيقاف التجارة مع الجنوب مما كان له أثرٌ بالغ في انعدام السلع الضرورية، وارتفاع أسعارها ارتفاعاً باهظاً لا يطيقه المواطن العادي. مع ذلك قد تكون لهذا القرار مبررات موضوعية أكثر من سابقه، لأنه جاء كرد فعل على النزاع بين الدولتين حول الترتيبات المصرفية.

على كل، ستم العاملان الأولان جوّ التفاوض بين الدولتين حول القضايا العالقة والتي كان من المقرر أن يفرغ الطرفان من معالجتها قبل التاسع من يوليو/ تموز ٢٠١١ (موعد إعلان استقلال الجنوب). ومن الغريب أن المفاوضات حول بعض هذه الأمور ظلت تسير بسلاسة في الشهور الأولى بعد الاستفتاء بإسهام مشكور من لجنة الاتحاد الإفريقي التي يرأسها تابو أمبيكي الرئيس السابق لجمهورية جنوب إفريقيا بعون من دول الإيقاد، ودولة إثيوبيا، والوسطاء الدوليين الذين أسهموا في الوصول إلى اتفاقية السلام الشامل: الولايات المتحدة، بريطانيا، النرويج، إلى جانب الأمم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد. في جميع هذه الحالات كان المتفاوضون يستهدون في جهودهم بمبادئ القانون الدولي حول خلافة الدول (Succession of States) وتجارب الدول المماثلة.

الانفعالات الغاضبة، وما صاحبها من كيدٍ وكيدٍ مضاد، جعلت من العسير أن تكون معالجة القضايا العالقة معالجة موضوعية، وأن يتم حسمها قبل انفصال الجنوب، مما أدى إلى تفجير المواقف فيما بعد. على رأس تلك القضايا مصير منطقة أبيي، والوضع النهائي للقوات المشتركة المدمجة، خاصة تلك التي تعسكر في الولايات الشمالية: جنوب كردفان والنيل الأزرق. فبدلاً من إيجاد حلول مرضية وعادلة لهاتين القضيتين ينصرف بعدها الطرفان إلى خلق البيئة المواتية للتعايش السلمي بين الدولتين، بل وإلى إرساء قواعد التعاون المفضي إلى التكامل بينهما، تحولت إلى أدوات ضغط في الحوار حول القضايا الاقتصادية، وعلى رأسها قضية اقتسام عائدات ونقل وتسويق النفط.





دولتا السودان.. فرص ومخاطر ما بعد الانفصال

Sudan's Two States.. Post-Secession Opportunities and Risks

أشد وبالأ من القرارات النزوية غير محسوبة النتائج لجوء عناصر مسؤولة من الطرفين إلى استخدام الإعلام للتخاطب مع بعضهما البعض في غير روية وإحكام. وعندما يكون هذا التفلت الإعلامي في لحظات التفاوض حول قضايا مصيرية كثيراً ما يقود إلى عواقب وخيمة جاءت عن قصد، أو دون حساب (unintended consequences). مثل هذه العواقب لا يُعاب عليها الإعلاميون الذين يستهوي أغلبهم سبق الصحفي كما تستهوي بعضهم الإثارة، وإنما يُعابُ عليها السياسيون الذين كان ينبغي أن يدركوا أن الصمت من ذهب، خاصة حول القضايا التي لا يمكن معالجتها إلا عبر الدبلوماسية الهادئة.

وعلنا نذكر هنا أن رئيس الحركة الشعبية كان قد أصدر توجيهاً لوفده المفاوض لوفد حكومة السودان خلال مفاوضات السلام قبل عقد من الزمان بأن تصدر جميع التصريحات حول سير المفاوضات من رئيس المجموعة المفاوضة، أو الناطق الرسمي باسم الحركة، وأهم من ذلك كان توجيهه الأهم لهما هو توخي الحقيقة في التصريحات، وأن تكون التصريحات قوية مؤثرة وملتزمة باحترام الآخر. (factual, robust and respectful to others) فإن كانت تلك هي الوصفة اللازمة للتعامل بين المتفاوضين والحرب دائرة، فما أحرصهم بالالتزام بهذه الوصفة في مرحلة السلام، لكيلا يفقد السودان الوحدة والسلام معاً.

هذه الاعتبارات مجتمعة أدت إلى عرقلة سير المفاوضات في أكثر الفترات حرجاً، أي الفترة التي بدأ فيها الحوار الجاد حول اقتسام عائدات النفط، التي تمثل موضوع حياة أو موت بالنسبة للدولتين. فإن كان الجنوب -في وضعه الراهن- يعتمد على عائدات النفط بما لا يقل عن ٩٧% للإيفاء بإنفاقه الإداري، والخدمي، والأمني، فإن الشمال يعتمد بنسبة ٦٠% في إنفاقه في هذه المجالات على ذات المصدر.

ودون عودة للروح التي سادت المفاوضات، والنأي عن الكيد والكيد المضاد، لا يمكن للدولتين أن تصبحا دولتين قابلتين للنمو الطبيعي. ومن المتوقع أن يتجدد الحوار مرة أخرى مع الدولتين في أديس أبابا، إلا أن ذلك الحوار لا يبشر بنجاح في ظل التراشق المستمر، والحملات الإعلامية غير الرشيدة. وفي هذا الجو المشحون بدأت حكومة مصر مبادرة يقوم بها وزير خارجيتها تمهيداً





دولتا السودان.. فرص ومخاطر ما بعد الانفصال Sudan's Two States.. Post-Secession Opportunities and Risks

لذلك الاجتماع بهدف ترطيب الأجواء، كما تسعى دولة الصين لتحقيق نفس الهدف خاصة في مجال النفط، كل ذلك – بالتعاون مع الوسيط الذي ارتضاه الطرفان.

الجوار الإفريقي ولعبة المصالح

نترك الخارج القريب (حسب التعبير الروسي) لننتقل إلى دول الجوار الجغرافي الأخرى: إثيوبيا في الشرق، ويوغندا وكينيا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية في الجنوب، وأفريقيا الوسطى في الغرب. نقتصر الحديث على الدول الثلاث الأولى خاصة لما لها من علائق توثقت أثناء الحرب الأهلية، وأصبحت -بسبب من هذا- لكل واحدة منها على الجنوب يدٌ سلفت، وعليه نحوها دينٌ مستحق. فإثيوبيا كانت هي نقطة الارتكاز الأولى للعمل العسكري للجيش الشعبي في عام ١٩٨٣. تلك العلاقة لم تفتُر إلا في فترة قصيرة أعقبت سقوط نظام منقستو. لإثيوبيا أيضاً حدود مشتركة مع جنوب السودان تعيش في جانبيها، وتتنقل عبرها قبائل ذات أصل مشترك مثل الأنواك والنوير.

ولعلنا نضيف -ونحن في معرض الحديث عن الدول التي أسهمت في دعم العمل السياسي والعسكري للحركة الشعبية- دولة إريتريا رغم أنها ليست من الدول المحادة للجنوب. الدور الذي لعبته إريتريا إلى جانب إثيوبيا في دعم الحركة الشعبية خلال فترة نضالها لم يقتصر على المجال العسكري بل شمل أيضاً، السعي لدى الخرطوم للوصول إلى سلام عبر التفاوض، وتأهيل الكوادر الجنوبية في معاهد الدراسة المختلفة في البلدين. لكل ذلك كان من الطبيعي لجوء حكومة الدولة الجديدة إلى هاتين الدولتين لإعادة تنظيم مؤسساتها الأمنية والدفاعية، وتدريب الكوادر العاملة في هذه المؤسسات. كما ليس من الغريب أن يكون أول من جَسِرُوا على الاستثمار في الجنوب في مجال البناء والفندقة والنقل هم الأثيوبيون والإريتريون.

الدولتان الأخريان: كينيا ويوغندا استضافتا خلال الحرب أكبر عدد من لاجئي الجنوب، وظلتا المركز الرئيس لنشاط الحركة الشعبية السياسي والدبلوماسي، كما وفرت الدولتان فرص التدريب والتأهيل للمئات من الكوادر التي تحفل بها الآن الخدمة العامة الجنوبية، خاصة لسد





دولتا السودان.. فرص ومخاطر ما بعد الانفصال Sudan's Two States.. Post-Secession Opportunities and Risks

فجوات عديدة في تلك الخدمة بسبب غياب مهارات معينة بين آلاف موظفي الخدمة القدامى، أو أولئك الذين ارتحلوا إلى جنوب السودان من شماله. من جانب آخر، ظلت كينيا هي المنفذ البحري الوحيد للجنوب إبان الحرب، واستمرت على هذا الحال بعد حلول السلام بحكم قرب موانئها (ممباسا) من العاصمة جوبا والمنطقة الاستوائية في جنوب السودان.

لكل هذه الأسباب لم يكن غريباً أن تحتل الدولتان مكاناً مميزاً لدى الدولة الجديدة -حتى قبل الانفصال- في مجالات التجارة، والتبادل السلعي، والخدمات المصرفية. وبالطبع كان لهذا الانفتاح نتائج سلبية تمثلت في اندياح أعداد غير قليلة من مهربي البضائع، والمتاجرين في السلاح، والساعين للكسب غير المشروع.

إلى جانب ذلك تفرق حكومات الدول الثلاث بعض المشاكل الحدودية التي تتعلق بالصراع حول المراعي والتوغل في أراضي الغير بهدف اختطاف الأبقار من جانب قبائل ثلاث هي الكارامجونق في يوغندا، والتبوسا في السودان، والتركانا في كينيا. ظاهرة اختطاف الأبقار عند هذه القبائل الثلاث تتجاوز الصراع حول الموارد، بل هي نتاج لمفهوم غريب موروث فحواه أن أصل جميع أبقار العالم هو مناطقهم. ولهذا يمثل الاختطاف استرداد حق سلب.

رغم ذلك فإن علاقة دولة جنوب السودان مع دولتي كينيا ويوغندا مرشحةً للمزيد من التطور بحكم أنهما تمثلان -إلى جانب تنزانيا- قطب الرحى في مجموعة شرق أفريقيا (East African Community)، خاصة بعد توسع المجموعة في عام ٢٠٠٠م بانضمام رواندا وبوروندي لهما. توسع المجموعة جاء بعد فترة من الصراعات السياسية -أو قل الخلافات المذهبية- بين الدول الثلاث، خاصة في عهدي الرئيسين نيريري وموي.

وفي تجليها الجديد، تتجه المجموعة نحو تكامل اقتصادي يشمل الاتحاد الجمركي، العملة المشتركة، إلغاء الحواجز التي تحول دون انسياب العمالة والخدمات ورؤوس الأموال، توحيد سمات دخول الأجانب لدول المجموعة، واستخدام البطاقات الوطنية لعبور حدود دول المجموعة.





دولتا السودان.. فرص ومخاطر ما بعد الانفصال

Sudan's Two States.. Post-Secession Opportunities and Risks

ويسعى جنوب السودان الآن إلى الانضمام إلى تلك المجموعة بحكم جواره لكينيا ويوغندا، إذ أن الجيرة المباشرة لأي من دول المجموعة هو شرط وجوبي للانضمام لها. ولكن ما يلفت النظر إبداء جمهورية السودان الرغبة -عقب انفصال الجنوب- في الانضمام لتلك المجموعة، في حين إنها لم تُبد تلك الرغبة منذ عام ٢٠٠٠م عند توسع المجموعة، أو خلال الفترة الانتقالية.

ويلفت النظر أمران: أولهما هو عدم إمكانية انضمام جمهورية السودان لمجموعة لم تعد تجاورها، فلو حدث ذلك قبل الانفصال لحق لها ذلك باعتبار حدودها الجنوبية مع كينيا ويوغندا، أما بعد الانفصال فلا سبيل لها للانضمام بالمجموعة إلا بحكم جوارها لدولة جنوب السودان متى ما صارت تلك الدولة عضواً بالمجموعة. ثانياً إن كان ما تتغياه جمهورية السودان من الانضمام لتلك المجموعة هو التكامل الاقتصادي على النحو الذي تسعى له مجموعة شرق إفريقيا، أي الاتحاد الجمركي، انسياب رأس المال والعمالة والخدمات دون قيود، تحرك المواطنين ببطاقتهم الوطنية، توحيد النظام المصرفي والعملية يصبح من الغريب رفض جمهورية السودان كل هذه الحقوق التمايزية داخل فضاء جغرافي كان موحداً حتى يوليو ٢٠١١م ثم السعي، من بعد، إلى الحصول عليها عبر وسيط خارجي هو مجموعة شرق إفريقيا.

ولا شك في أن الذي تسعى له جمهورية السودان اليوم عبر الانضمام للمجموعة هو الاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير، والوفورات المترتبة عليه، وإزالة الآثار الناجمة عن التنافس العشوائي، وإنهاء مفاهيم القومية الاقتصادية (Economic Nationalism) التي أصبحت غير ذات موضوع في عهد العولمة. هذا هو عين ما كان من الواجب قيامه بين شمال السودان وجنوبه. إلا أن النزوية السياسية قضت بغير ذلك وبما أن التكامل المنشود هو، في جوهره، تكامل اقتصادي، وبما أن الاقتصاد علم عدد وحساب، فإن العدد يختلط والحساب يضطرب عندما تتدخل النزوات السياسية في الاقتصاد.

النيل.. أي دور لدولة الممر بين دول المصب والمنبع؟

عامل آخر يضيف أهمية على دول الشرق الإفريقي المجاورة لجنوب السودان، خاصة يوغندا وكينيا وأثيوبيا هو موضوع مياه النيل، وهو أمر يفضي بالضرورة إلى العلاقة مع مصر.





دولتا السودان.. فرص ومخاطر ما بعد الانفصال Sudan's Two States.. Post-Secession Opportunities and Risks

المصدران الأساسيان لمياه النيل هما بحيرة فكتوريا في يوغندا، وبحيرة تانا في إثيوبيا. هذان المصدران ترفدهما بالمياه مصادر أخرى بعضها في أثيوبيا وبعضها الآخر في إفريقيا الاستوائية (الكونغو، تنزانيا، وبوروندي). ما يعنينا هنا هو أن ثمانين بالمائة من مياه النيل التي تتدفق من خلال السودان إلى مصر تجيء من إثيوبيا عبر (النيل الأزرق ونهري السوبات وعطبرة)، في حين يجيء ما تبقى من المياه (٢٠%) عبر النيل الأبيض من مصدره الرئيس (بحيرة فكتوريا في يوغندا). وفي الحالتين لا يضيف السودان (شماله وجنوبه) إلى هذين المصدرين إلا نذراً يسيراً من مياه بحر الغزال و بحر الزراف في جنوب السودان تضيع كلها بالتبخر في مستنقعات مشار.

ما هو موقع جنوب السودان من موضوع مياه النيل إن كان هو دولة عبور لا دولة منبع، وإن كانت المياه الوحيدة التي يرفد بها حوض النيل تذهب هباءً عبر التبخر؟ إن الحديث عن مياه النيل لا يستقيم إلا باستعراض موضوعين: الأول هو استخدام المياه، والثاني موضوع أقحمه المتحذلقون حول العلاقة بين دولة جنوب السودان وإسرائيل، وما يتوهمونه من رغبة للدولة العبرية لخنق مصر مائياً عبر جنوب السودان. هذا زعم لا يصدر من خبراء الري وفقهاء قوانين المياه، وإنما ممن يطلقون على أنفسهم، أو يُنعتون بالخبراء الدبلوماسيين أو الخبراء الإستراتيجيين "وهم من كل حذب ينسلون". كما لا يصدر إلا من شخص يجهل تاريخ الصراع على مياه النيل، ولا يلم بالطوبوغرافيا المائية للنيل، ويتجاهل طبيعة العلاقات القديمة بين الجنوب وإسرائيل، والراهنة بين مصر وإسرائيل، وبينها وبين جنوب السودان. ولو كان في مقدور إسرائيل أن تفعل ذلك قبل تطبيع علاقاتها بمصر في عهد السادات لفلتته مع دول المنبع التي تعود علائقها معها إلى ستينات القرن الماضي: إثيوبيا، يوغندا كينيا.

ما هي إذن، قضية المياه بالنسبة لمصر؟ مصر، بخلاف كل دول حوض النيل، تعتمد اعتماداً كلياً على مياه النيل، ولهذا لم يخطئ من أسماها بهبة النيل. بيد أن مصر هي دولة واحدة من دول حوض النيل الذي يغطي حوض مجراه المائي (catchment area) مساحة ٢,٩ مليون كيلومتر مربع. وحتى هذه اللحظة فإن الدولتين المستفيدتين من مياه النيل هما مصر والسودان، إما بموجب اتفاقية تمت بين الدولتين في عام ١٩٥٩م (وقعت على عهد الرئيسين عبد الناصر و عبود)، أو اتفاقيات وضعتها الدول الاستعمارية بهدف حماية مصالح مصر المائية.





دولتا السودان.. فرص ومخاطر ما بعد الانفصال Sudan's Two States.. Post-Secession Opportunities and Risks

تشمل تلك الاتفاقيات البروتوكول الموقع بين بريطانيا (نيابة عن مصر) وإيطاليا (نيابة عن الحبشة) في عام ١٨٩١، والمعاهدة الموقعة في بروكسل في عام ١٨٩٤ بين بريطانيا (نيابة عن مصر) ودولة الكونغو الحرة وتعديلاتها في عام ١٩٠٦، والاتفاقية الموقعة من جانب بريطانيا (نيابة عن مصر) وإمبراطورية إثيوبيا ودولة إيطاليا في عام ١٩٠٦، واتفاقية مياه النيل في عام ١٩٢٩ والتي وقعتا بريطانيا نيابة عن دول شرق إفريقيا (كينيا، تنجانيقا، يوغندا)، والمذكرات المتبادلة بين بريطانيا (نيابة عن دولة يوغندا) مع مصر.

جميع دول المنبع فيما يعرف بالحوض الشرقي (إثيوبيا) أو في الحوض الاستوائي (كينيا، تنزانيا، يوغندا) لم تكن فقط لا تملك زمام أمرها في ذلك الزمان، بل لم تكن أيضاً في مستوى تنموي يسمح لها باستغلال مياه النيل للزراعة، أو توليد الطاقة الكهرومائية. كما أن جل اعتماد هذه الدول في المجال الزراعي كان على الأمطار. وبتطور هذه الدول، وتساعد احتياجاتها التنموية، وتضاعف عدد سكانها، وتقلص كثافة الأمطار فيها لعوامل أيكولوجية مثل انحسار الغطاء النباتي، أخذت هذه الدول تطالب بمراجعة تلك الاتفاقيات بالقدر الذي يمكنها من الإيفاء باحتياجاتها المائية الراهنة والمستقبلية. فالصراع الذي يدور اليوم هو صراع وجودي، والصراعات الوجودية لا تُحسم بإنكار الحقوق المشروعة، أو افتعال المعمار. وإنما نكون معالجة مثل هذه الصراعات بالتقويم الموضوعي لعناصر النزاع. ومن هذه العناصر الحفاظ على حقوق مصر المكتسبة لأن أي انتقاص من هذه الحقوق لا يصبح فقط افتئاتاً على قوانين المياه الدولية، بل قد يكون مشروعاً لإبادة شعب. في ذات الوقت لابد من التعامل مع مطالب دول حوض النيل العليا باعتبارها مطالب مشروعة لا ذرائع تتكى عليها هذه الدول لإيذاء غيرها.

ما هو الحل؟ الحل يكمن في جنوب السودان الذي يؤهله وضعه الأيكولوجي والطبوغرافي لتوفير مياه إضافية لدولتي العبور والمصب (شمال السودان ومصر). فمن بين المقترحات التي ظلت مطروحة منذ عام ١٩٠٤ زيادة حجم المياه المتوفرة لدولتي العبور والمصب (السودان ومصر) بتنفيذ ما يسمى بمشروعات أعالي النيل. فحصاد أي ماء إضافي -إذا استثنينا الإجراءات التي يجب على الدول المستخدمة لمياه النيل اتخاذها لترشيد استخدامها للمياه- يتم عبر





دولتا السودان.. فرص ومخاطر ما بعد الانفصال Sudan's Two States.. Post-Secession Opportunities and Risks

مشروعات تقع جميعها في جنوب السودان. تلك المشروعات تشمل مشروع قناتي جونقلي الأولى والثانية. العمل في المشروع الأول بدأ في عهد الرئيس جعفر نميري في منتصف سبعينات القرن الماضي وقطع تنفيذه شوطاً بعيداً إلا أنه تعطل عند بداية الحرب الأهلية في عام ١٩٨٣. ويقوم المشروع على تجفيف منطقة السدود في ولاية جونقلي بجنوب السودان حيث تروح كميات كبيرة من مياه النيل هدرًا بسبب التبخر.

وحسب التقديرات التي قام بها خبراء الري في مصر والسودان سيوفر هذا المشروع حصاداً مائياً يبلغ حجمه ٤ بليون متر مكعب في العام يتم اقتسامها بالتساوي بين مصر والسودان. أما المشروع الثاني فيقوم على حصاد المياه المتبخرة من نهري الغزال والزراف بجنوب السودان في مستنقعات مشار، ومن المؤمل أن يوفر هذا المشروع نفس الحجم من المياه لمصر والسودان.

إدراكاً منها لأهمية هذه المشروعات حرصت مصر -قبل استقلال الجنوب- على توسيع علائقها مع الجنوب في كل المجالات، بما في ذلك مجال تطوير وصيانة الموارد المائية، بل إنها شرعت منذ النصف الثاني من الفترة الانتقالية في الدخول في مشروعات تعاون متعددة بين الحكومتين. من أهم مجالات التعاون قياس النيل، تطهير مياه النيل، تدريب الكوادر في مجالات هندسة المياه، والتعليم والذي يشمل إنشاء فرع لجامعة الإسكندرية في الجنوب. في ذات الوقت أكدت حكومة جنوب السودان يومذاك التزامها باتفاق مياه النيل بين مصر والسودان في عام ١٩٥٩ كما أبدت رغبتها في السعي على أن يكون هناك وفاق بين دول حوض النيل الاستوائي (يوغندا، كينيا رواندا، تنزانيا، الكونغو)، من جانب، ومصر من جانب آخر.

السودان.. الأدوار والمصالح الدولية

علنا بعد أن فرغنا من الحديث عن الجيرة الأقربين للدولة الجديدة، وعن مصر التي سيطل جنوب السودان مجالاً حيويًا لها، ننصرف لحديث عن دول أخرى هي أبعد جغرافياً، لكن تجمعها مع تلك الدولة أما علاقات تاريخية، أو مصالح اقتصادية، أو هموم مشتركة.





دولتا السودان.. فرص ومخاطر ما بعد الانفصال

Sudan's Two States.. Post-Secession Opportunities and Risks

في هذا الإطار تندرج الدول الإفريقية التي ظلت ذات علاقات وثيقة مع الجنوب خلال فترة النضال: دول الجنوب الأفريقي: نيجيريا، غانا، أو الدول العربية التي حرصت على توثيق علاقتها مع الجنوب حتى قبل الانفصال، أو تلك التي جاءت بها إلى جنوب السودان ثرواته النفطية، أو دول الشمال (أميركا الشمالية، أوروبا) التي كان لأغلبها دور هام في الدعم الدبلوماسي والإنساني للجنوب خلال فترة الحرب عن طريق برنامج شريان الحياة الذي كانت تقوم بتنفيذه منظمة اليونيسيف، أو خلال فترة التفاوض (أميركا، بريطانيا، النرويج، إيطاليا)، أو بعد السلام في مجال تطوير القدرات والبنية التحتية. مثل دول الاتحاد الأوروبي، بريطانيا، النرويج. العلاقات مع الدول الأفريقية المشار إليها لم تفتربعد الانفصال بل ازدادت متانة إذ أصبحت جنوب إفريقيا مثلاً هي أهم مراكز تدريب كوادر الخدمة العامة، وأصبح رئيسها السابق تابو امبيكي، كما أسلف الذكر، رئيساً للجنة الإفريقية التي أوكل لها الاتحاد الإفريقي متابعة مشكلة دارفور والقضايا العالقة بعد انفصال الجنوب.

أما الدول التي أتت بها إلى الجنوب ثرواته النفطية: الصين، ماليزيا، الهند، فقد أصبحت الأولى منها (الصين) على رأس شركاء الجنوب في تنميته، خاصة في مجالات البنى التحتية، كما أصبح للهند وماليزيا دور متعاظم في تأهيل الكوادر، ليس فقط في مجال النفط، بل في مجالات أخرى كالهندسة والمعلوماتية.

وإن كانت هناك من مشكلة قد تطرأ بين حكومة الجنوب والدول المشاركة في إنتاج النفط فربما تكون في مراجعة اتفاقيات النفط التي يرى بعض الجنوبيين أنها تمت تحت إكراه (duress). هذا الظن نابع من أن تلك الاتفاقيات أبرمت في ظروف الحرب، وفي وقت كانت فيه حكومة السودان واقعة تحت حصار دولي قاهر. وفي الحديث عن المجال النفطي ينبغي أن لا نغفل الدور الهام الذي ظلت تلعبه النرويج في ذلك المجال دون أن تكون من الدول المستثمرة. ففي النفط السوداني ظلت حكومة النرويج ومؤسساتها النفطية هي المستشار المشترك خلال الفترة الانتقالية للجنة البترول القومية في مجالات الإنتاج، والإصلاح البيئي، وما فتئت تلعب هذا الدور على الأقل بالنسبة لدولة الجنوب.





دولتا السودان.. فرص ومخاطر ما بعد الانفصال

Sudan's Two States.. Post-Secession Opportunities and Risks

أما من جانب الدول العربية فقد سعى رئيس حكومة الجنوب -قبل الانفصال- إلى إنشاء علاقات مع عدد من الدول العربية إلى جانب العلاقة التي رسخت مع حكومة مصر وأحزابها منذ فترة النضال. في هذا المجال بادرت حكومة الجنوب بزيارة المملكة الأردنية الهاشمية التي تطوعت بتدريب كوادر الخدمة العامة التي يحتاجها الجنوب، ودولة قطر التي أكدت رغبتها في الولوج في مجالين هما: التشييد والزراعة، ودولة الإمارات التي أنشأت أكبر مشروع للسياحة البيئية في المنطقة، والكويت التي ظلت البلد العربي الوحيد المشارك في صناعة النفط كجزء من مجموعة توتال الفرنسية. ومن المفيد أن نشير -ونحن في قطر- إلى أن قطر هي الدولة العربية الأولى التي بادرت بإنشاء مصرف في جنوب السودان (بنك قطر الوطني) للمعاملات المصرفية والاستثمار. جميع هذه المشروعات لم تتعطل بسبب الانفصال، ولا مصلحة للجنوب في تعطيلها.

نضيف أيضا أن الدولة الجديدة لم تبت بعد في أمر آخر هو انضمامها إلى منظمة الدول الإسلامية، بالرغم من أن هناك مشروعات للبنك الإسلامي بدأ التشاور حولها مع حكومة جنوب السودان قبل الانفصال. المنظمة ليست منظمة دينية، بل تجمع سياسي لدول يدين أغلب -وفي حالات بعض- أهلها بالإسلام. كما أن البنك ليس بمؤسسة خيرية تعول المسلمين، بل هو مؤسسة تنموية تعين دولها الأعضاء على الإنشاء والتعمير، وتسهم في الارتقاء بالخدمات الأساسية في هذه الدول، وتشجع مناشط القطاع الخاص الجاد فيها، وتوفير الضمانات الائتمانية للمشروعات المختلفة في داخل دول المنظومة. لهذا السبب انضمت للمنظمة كل الدول الإفريقية الإسلامية، وبعض الدول التي تضم بين سكانها مجموعة مسلمة -أيضا كان حجمها- مثل نيجيريا ويوغندا. وخارج إفريقيا تسعى الهند إلى الانضمام للمنظومة رغم أن عدد المسلمين فيها لا يتجاوز العشرة في المائة، هذا بحكم النسبة أما بحكم العدد فيربون على المائة مليون نسمة. ولا شك في أن الدولة الجديدة ستتهدي بكل هذه الاعتبارات -السياسي منها والمصلي- قبل أن تتخذ قرارها.

فيما يتعلق بالدول الأخرى، فلاشك في أنها تدرك كما يدرك الجنوب أن الوضع الإستراتيجي للمنطقة، والإمكانات الضخمة المتوفرة فيها، ستظل تجعله محل اهتمام كبير. بيد أن كبرى





دولتا السودان.. فرص ومخاطر ما بعد الانفصال Sudan's Two States.. Post-Secession Opportunities and Risks

المشاكل التي قد تحبط كل هذه الجهود هي، أولاً، عدم الاستقرار في المنطقة بسبب الصراعات الإثنية، والتي كثيراً ما يؤجج نيرانها بعض السياسيين الطامحين. هذا أمر ليس بالغريب في منطقة خرجت لتوها من حروب متتالية وما زالت حكومتها تسعى للقضاء على رواسب الحرب. وثانياً، ضعف أجهزة الدولة الرقابية والمحاسبية الذي فتح الباب واسعاً للتخبط في القرارات والفساد. هذان الموضوعان احتلا حيزاً كبيراً في ندوة الاستثمار في جنوب السودان التي نظمتها وزارة الخارجية الأميركية بواشنطن في الفترة ما بين ١٤ إلى ١٥ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١١. رغم ذلك، يبقى جنوب السودان هو آخر التخوم للاستثمار (for investment ultimate frontiers) لأنه يكاد يبدأ من الصفر في كل مجال من مجالات الاستثمار، ولأنه يملك من الموارد الطبيعية المتنوعة ما لا يملكه إقليم آخر.

ولا شك في أن الذين قرروا اقتحام ذلك التخم الوعر يدركون هذا، بل منهم من شبه المشاكل التي تكتنف جنوب السودان اليوم بمحاولة إصلاح طائفة وهي محلقة في السماء. ومن الجلي من توافد المستثمرين على الجنوب من كل جهة أن الأعطاب التي تنتاب تلك الطائفة لم تمنع الكثيرين من امتطائها.

جنوب السودان والعلاقة مع إسرائيل

نختتم هذه الورقة -دون أن نقول ختامه مسك- بعلاقات الدولة الناشئة مع إسرائيل. العلاقات بين إسرائيل وحركات جنوب السودان نشأت في منتصف ستينات القرن الماضي. على يد الجنرال جوزيف لاقو قائد الأتانيا (الاسم الذي كانت تطلقه المقاومة المسلحة ضد حكومة السودان على جيشها).

تطورت تلك العلاقة بعد فشل مؤتمر المائدة المستديرة ١٩٦٥م الذي كان هو آخر المحاولات في عهد الأنظمة الديمقراطية لحل ما كان يسمى بمشكلة الجنوب. ولو قيض لتلك المفاوضات أن تنجح لأسقط في يدي ثوار الأتانيا وقائدهم، كما لو كان الموقف العربي من قضية الجنوب أكثر موضوعية لما حُمل أولئك الثوار على اللجوء إلى إسرائيل، أو بالأحرى لما تمكنت إسرائيل من اجتذابهم إليها.





دولتا السودان.. فرص ومخاطر ما بعد الانفصال

Sudan's Two States.. Post-Secession Opportunities and Risks

قضية الجنوب كانت في حسابان أغلب الدول العربية هي مؤامرة استعمارية لتمزيق السودان، ومحاولة صليبية لإيقاف المد الإسلامي. وعندما اتجه السودانيون في عام ١٩٧٢ إلى أمر جزم انتهى بمنح الجنوب حكماً ذاتياً وضعت الحرب الأهلية التي دامت سبعة عشر عاماً أوزارها، وأعقب ذلك سلام دام لعشر سنوات. في خلال تلك السنوات العشر أصبح جوزيف لاقو -عرب العلاقة مع إسرائيل- نائباً لرئيس جمهورية السودان لعقد من الزمان، بل أصبح بعد انهيار نظام مايو وفي عهد نظام الإنقاذ سفيراً لذلك النظام في الأمم المتحدة يتحدث باسمه ويدافع عن قضاياها.

أما في الحرب الأهلية الثانية لم تكن الحركة الشعبية في حاجة إلى دعم إسرائيلي عسكري، إذ أغناها عن ذلك تحالف قد يبدو غريباً: فأكبر الدول الداعمة للحركة عسكرياً هي ليبيا القذافي، وإثيوبيا منقسمة، ثم اليمن الجنوبي فيما كان يعرف يومذاك بمثلث أديس أبابا - طرابلس - عدن. مع ذلك، كان للجماعات المناصرة لإسرائيل في الولايات المتحدة دور هام في دعم المعارضة السودانية وعلى رأسها الحركة الشعبية، عبر جماعات الضغط في واشنطن في دوائر صنع القرار: الكونغرس، وزارة الخارجية، معاهد البحوث، جماعات حقوق الإنسان ومحاكمة الرق. رغم ذلك أفلحت الحركة -أو على وجه التحديد قائدها جون قرنق- في إنهاء الحصار العربي الذي كان مفروضاً على الحركات السياسية ذات المنبت الجنوبي حتى أضحت القاهرة هي أكبر المنابر الدبلوماسية للحركة في الوطن العربي.

هذه مقدمة ضرورية لإبانة بضع أمور

أولاً، أن تعاون حركات جنوب السودان مع إسرائيل ليس بالأمر الطارئ أو الخفي حتى يُذهل البعض. ثانياً، أن ذلك التعاون -خاصة في بداياته في ستينات القرن الماضي- جاء كرد فعل على تصوير أغلب الدول العربية بإيعاز من الأنظمة الحاكمة في الشمال للحرب التي ظلت تدور رحاها من ١٩٥٥ إلى ٢٠٠٥ -أي على مدى نصف قرن من الزمان- بأنها نتاج مؤامرة خارجية، وكأن لم تكن هناك أسباب ودوافع داخلية للحرب. ثالثاً أن ارتباط الجنوب بإسرائيل الذي جاء في بدايته نتيجة لتقاطع مصالح، لم يمنع قادة تلك الحركات من تسنم أعلى درجات المسؤولية في الدولة السودانية: العلماني منها والإسلامي. لهذا لا ينبغي أن تكون إقامة دولة الجنوب لعلاقة دبلوماسية مع دولة إسرائيل مصدر عجب أو استغراب بحكم العلاقات القديمة





دولتا السودان.. فرص ومخاطر ما بعد الانفصال

Sudan's Two States.. Post-Secession Opportunities and Risks

غير المنكورة. كما لا ينبغي أن تكون مصدر عجب في ظل وجود علاقات بين الدولة العبرية ودول عربية منها المعلن، ومنها المستتر وجوباً.

هذه الحقائق كانت واضحة لصانع القرار السياسي في السودان، فقبل بدء الدولة الجديدة في صوغ علاقاتها الدبلوماسية توجه صحفي بسؤال للرئيس عمر البشير حول ما أعلنته دولة الجنوب عن عزمها على إقامة علاقات مع دولة إسرائيل، فعلى ذلك السؤال رد الرئيس البشير قائلاً: "من حق دولة الجنوب المستقلة أن تقيم أية علاقات مع من تريد شريطة أن لا يكون الهدف من العلاقة هو التآمر ضد السودان". الأمر إذن لا يتعلق بإقامة دولة الجنوب المستقلة لعلاقة مع إسرائيل، ولا بالمصالح التي تسعى الدولة الجديدة لتحقيقها لنفسها عبر هذه العلاقة دون أضرار بغيرها، وإنما يتعلق بالذي تبتغيه إسرائيل من تلك العلاقة. فمن حق الجنوب -أن أراد- أن يستفيد من خبرات الدولة العبرية في مجالات كثر أظهرت فيها نجاحاً غير منكور، ولكن ليس من مصلحته أن يكون طرفاً في الإستراتيجيات الإقليمية لإسرائيل.

ولربما كان أكثر ما أثار ثائرة البعض -في السودان وفي الوطن العربي- الزيارة الأخيرة التي قام بها رئيس دولة الجنوب لإسرائيل، خاصة فيما يتعلق بالأولوية التي أعطيت لتلك الزيارة، والزمان الذي تمت فيه. فاختيار إسرائيل كأول دولة يزورها رئيس الجنوب بعد زيارته للولايات المتحدة لم يكن اختياراً موفقاً في رأي الكثيرين، إذ ما أكثر الدول، بل القارات (أستراليا مثلاً) التي أسهمت أكثر بكثير مما أسهمت به إسرائيل في دعم الجنوب في سني حربه، أكان ذلك في المجال الإنساني أو التنموي أو السياسي. ومنها من فتحت أبوابها لإيواء الآلاف من الجنوبيين وأسرههم، ومن بين من أوتهم قادة مرموقين، وما زالت تفعل دون أن تطلب منهم الرحيل، ناهيك عن أن يكون ترحيلهم على رأس الموضوعات المطروحة للنقاش مع الدولة الناشئة كما فعلت إسرائيل. فإن كانت الولايات المتحدة مؤهلة بامتياز لأن تكون أول دولة يزورها رئيس حكومة الجنوب بحكم إسهاماتها السياسية والدبلوماسية والإنسانية والمعنوية خلال سني الحرب، ودورها في صنع السلام، ثم إسهامها في متابعة تنفيذ اتفاقية السلام، إلى جانب كونها مقرأً لمنظمات هامة كالأمم المتحدة والبنك الدولي، فإن إسرائيل لا يمكن بحال أن تكون هي الدولة الثانية التي تجدر بزيارة رئاسية من الدولة الجديدة. أما من حيث الزمان فلا غرابة في أن





دولتا السودان.. فرص ومخاطر ما بعد الانفصال Sudan's Two States.. Post-Secession Opportunities and Risks

يزور رئيس الجنوب دولة تعترف بها حكومته ويحرص على تمتين العلاقات معها. ولكن عندما تكون الزيارة لهذه الدولة في ظل نظام يجاهر برفضه لكل الحقوق المشروعة لشعب كامل داخل الدولة التي يحكمها يصبح الأمر مصدر تساؤل، لا سيما إن كانت الزيارة من جانب رئيس دولة نشأت عبر نضال طويل من أجل الحقوق المشروعة للمواطن.

لإسرائيل، بلا شك، إستراتيجياتها في المنطقة العربية - الإفريقية، بل العالمية. ونُحْمَن أن اهتمام إسرائيل بما يدور في السودان لا يتعلق بالطابع الديني للنظام الحاكم فيه، سواء أكان ذلك الاهتمام من منطلق سياسي، أو رؤيوي. فمن المنطلق السياسي لإسرائيل علاقات مستترة مع دول عربية تُحْكَمُ الشريعة في دستورها وقوانينها. ومن الناحية الرؤيوية فهي الدولة الوحيدة بين الدول التي تنمي نفسها للمنظومة الليبرالية في العالم التي تسعى إلى إقامة دولة يهودية - أي قائمة على الدين - يصبح فيها كل من عدا اليهود رعايا. لا خفاء أيضاً في أن قضية إسرائيل مع النظام الحاكم في السودان قضية سياسية بسبب من علائقه مع إيران وحماس، وأياً كانت الأسباب لتلك العلاقة، فلا مصلحة لدولة الجنوب في أن تكون شريكاً في، أو أداة لتنفيذ الإستراتيجية الإسرائيلية. كما لا تُخفي إسرائيل قلقها من صعود الإسلام السياسي في أكثر من بلد عربي خشية من استقواء حماس بتلك التيارات الصاعدة للحكم. ومهما كان من أمر مخاوف إسرائيل فإن مخاوفها يجب أن تظل هي مخاوفها لا مخاوف الآخرين.

لهذا ما يتوقعه المرء من الدولة الوليدة هو حساب الأمور في مجال الدبلوماسية بميزان من ذهب، بدلاً من ردود الفعل الغاضبة. ونحن على ثقة أن الدولة الوليدة - وهي في أولى عتبات نموها - مازالت في طور تكييف سياساتها الخارجية. لهذا فإن كثيراً من القرارات هي قرارات فردية لا تأخذ في الاعتبار المشهد العام لما حولها. ومن بين الأفراد الذين يتخذون هذه القرارات، أو يوصون بها من لا يُلقى بالأل للقيم التي ناضلت الحركة الشعبية من أجلها. ولعله من المفيد للدولة الناشئة التلمي في تجارب دول أفريقية أخرى ظلت تتخذ منها نبراساً للنضال. فبالرغم من أن أكبر جالية يهودية في إفريقيا ذات نفوذ في مجال الأعمال والقانون والعلوم تقيم في جنوب إفريقيا، وبالرغم من التبادل الدبلوماسي بين جنوب أفريقيا وإسرائيل، لم يسعَ رئيس جنوب إفريقي لزيارة دولة إسرائيل، بل كانت الزيارة الأولى بين البلدين بعد مضي ثمان سنوات





دولتا السودان.. فرص ومخاطر ما بعد الانفصال Sudan's Two States.. Post-Secession Opportunities and Risks

من سقوط نظام الأبارثيد، وفي الاتجاه المعاكس: أي من إسرائيل إلى جنوب أفريقيا في عام ٢٠٠٤م. تلك هي الزيارة التي قام بها آنذاك نائب رئيس الوزراء أيهود أولمرت.

بنفس القدر فإن التعامل مع القرارات التي تصدر عن الدولة الجديدة ولا تلقى قبولاً في السودان أو خارجه بإطلاق تهم التخوين، أو التهجين للدولة الناشئة ستقود إلى ردود فعل قد لا تضر دولة الجنوب، ولكنها لا تفيد بحال أصحاب ردود الأفعال هذه. من بين ردود الأفعال الوصف المؤسف الذي أطلقه زعيم حماسوي كبير في وصف الدولة الجديدة. قال ذلك الزعيم عند سعي إسرائيل للحيلولة دون ضم فلسطين إلى الأمم المتحدة، أن تلك المنظمة اتسعت لتستوعب حتى "الدولة اللقيطة"، قاصداً بذلك دولة جنوب السودان. لم يذكر ذلك الزعيم دول الباسفيك التي نالت عضوية الأمم المتحدة مثل جزائر السولومون التي لا يزيد حجمها عن ٢٨,٤٠٠ كلم^٢ ولا يتجاوز سكانها نصف المليون نسمة، أو جزر مارشال التي لا يتجاوز حجمها ١٨١ كلم مربع ويقطنها ٨٦,٠٠٠ شخص، أو ساموا التي تحتل ٢,٨٠٠ كلم مربع ويقطنها ١٨٠,٠٠٠ مواطن، أو إمارة ليشتنستين التي لا تزيد مساحتها عن ١٦٠ كلم مربع ويبلغ عدد سكانها ٨٠٠,٠٠٠ نسمة. لم يذكر كل هذه الدول الأعضاء وإنما ذكر، رعاه الله، دولة مساحتها في حجم مساحة فرنسا، وسكانها يقاربون الثمانية مليون نسمة، وأهم من ذلك ظل أهلها يناضلون من أجل حقوقهم المشروعة على مدى نصف قرن من الزمان. كما لم يدر القائل أنه بإشارته تلك لم يسيء إلى تلك الدولة بقدر ما أساء للدولة الأم التي أنجبتها وأقرت بشرعية نضال أهلها الطويل، وكانت هي الدولة الأولى التي اعترفت بها وبعد إعلان استقلالها وتلتها جمهورية مصر العربية. التصريحات النزوية، كالقرارات النزوية في السياسة، تضر أكثر مما تنفع. إن ما تحتاج إليه جمهورية جنوب السودان الناشئة هو الوعي بطبيعة نشأتها بدلاً من الوصاية عليها، والإدراك السليم للتحديات التي تواجهها وعونها على تجاوز تلك التحديات بدلاً من التهجين والاستصغار لها، والتواصل وتبادل الرأي معها لا الاستعلاء عليها.

انتهى

